

من مصادر الدراسات النحوية



الدكتور أحمد خطاب العمر
مركز تطوير المحتوى العربي
أستاذ مساعد
كلية الآداب - جامعة الموصل

این صفحه در اصل مجله ناپص بوده است

تمهيد :

ظلت المدراس النحوية تعاني نقصاً في مصادرها ، على الرغم من كثرة الكتب التي خلفها النحاة المتقدمون ، وما كتبه تلاميذهم من بعدهم في شرح تلك الكتب ، وفي الاستدراك عليها ، أو التنبيه على أوهام مؤلفيها ، ثم تلاميذ العلماء جيلاً بعد جيل ، إلى أن نصب ماعندهم ، فرجعوا إلى ما خلفه المتقدمون يلخصون كتبهم أو يعيدون ترتيبها ، ولكن معظم تلك الكتب لم يصلينا وكتير مما وصل ظل رهينا بين جدران المكتبات ، فالرسالة التي نسبت إلى أبي الأسود الدؤلي مثلاً في وضع النحو ، على شهرتها وتأكيده كل كتب الترجم على ذكرها . لم يعرف أحد شيئاً عنها ، ولم نعثر على كتاب في النحو نقل عنها ، وقل مثل ذلك في كتابي عيسى بن عمر «الجامع» و«الإكمال» وكتاب «المختصر في النحو» للكسائي وكتاب «الحدود في الاعراب» و«الكافي في النحو» و«البهاء» للفراء ، وكتاب «المدخل إلى علم النحو» للمفضل ابن سلمة . وكتاب المقاييس في النحو للأخفش وكتاب «العلل في النحو» لقطرب و«العلل في النحو» و«المصنون في النحو» لشعلب ، وغيرها من كتب النحويين المتقدمين .

ولو رجعنا إلى مصادر دراساتنا النحوية اليوم ، فإننا نحس أن في عدد منها نقصاً لا يستطيع المثبت أن يطمئن إليها ، ونخاصة كتب الأصول منها فكما من رأى نسب إلى سيبويه مثلاً لم يستطع الدارسون أن يجعلوه في كتابه هذا ، ولنأخذ كتاب «معاني القرآن» للفراء الذي هو معتمد الدارسين للمذهب

الكوفي ، فإن المدقق في منهج هذا الكتاب يرى فجوات كثيرة فيه ، فعند تناوله الآيات القرآنية لأنراه يستقرى الآيات كلها وإنما نراه يترك كثيراً منها ، ولو استعرضنا سورة البقرة فاننا نجد أنه يترك الآيات بين الآية الحادية والخمسين والسابعة والخمسين ، وبين الآية الثالثة والثمانين والتاسعة والثمانين ، وبين الآية السادسة والأربعين بعد المائتين والثانية والثانية والخمسين بعد المائتين ، وفي سورة النساء يترك الآيات بين الآية الخامسة والخمسين والحادية والسبعين ، وبين الآية الرابعة بعد المائة والثانية عشرة بعد المائة . وفي سورة الأعراف بين الآية الثامنة والستين والثانية والسبعين ، وبين الآية الثمانين والمائة . وفي سورة هود بين الآية الثالثة والعشرين والثلاثين ، إلى كثير من الآيات في السور التي ذكرناها آنفاً ، وفي غيرها من السور الأخرى ، مما يرجع أن الكتاب المحقق على نسخة محمد بن الجهم هو كتاب ناقص وقد ذكر الزبيدي (١) : «أن كتابه (أي الفراء) في القرآن في نحو ألف ورقة» وذكر : «أن كتاب سلمة أجواد الكتب لأن سلمة كان عالماً وكان لا يحضر مجلس الفراء يوم الأملاء وكان يأخذ المجالس من يحضرها ويتدبرها فيجد فيها السهو فیناظر عليها الفراء فيرجع عنه ، وكان أحمد بن يحيى سمعه من سلمة بن عاصم عن الفراء ». وما ذكره محمد بن الجهم المولود سنة ١٨٨هـ (٢) : «أن سلمة بن عاصم كان «يجني» بعد أن نصرف نحن فيأخذ كتاب بعضنا فيقرأ عليه . وبغير ويزيد وينقص» .

فهذا كله دليل على وجود نسخة أخرى أتم من هذه التي يعتمد عليها دارسو المذهب الكوفي . وإذا ما علمنا أن سلمة هذا من جلة تلاميذ الفراء ، تبيّنت قيمة النسخة التي تروى عنه ، بضاف إلى هذا أن محمد بن الجهم كان قد سمع الكتاب من الفراء سنة ٢٠٤هـ أي أن عمره كان في حدود السادسة عشرة . ولهذا يجد القارئ اضطراباً كثيراً في شرحه لعدد من الآيات ، ففي الوقت

(١) طبقات النحوين ص ١٣٣

(٢) مقدمة معاني القرآن ج ١ ص ١٤

الذي نجده يتسع في شرح عدد منها فيورد كثيراً من الأحكام النحوية واللغوية والقراءات ، نراه يختصر القول في شرح عدد آخر ، فمن هنا يترجح ما افترضناه أولاً ، وبات مفروضاً على دارسي المذاهب النحوية أن يفتشوا عن النسخة الأخرى لتغنى المكتبة العربية بآراء الفراء أولاً وبآراء المذهب الكوفي .

هذه أمثلة من العوامل التي أثرت في جوانب كثيرة من هذا العلم فضل يعني من صعوبته فهمه على دارسيه ، ومن الروايات المختلفة كثيراً في وضعه ، فمعظمها يسرّوي أن واصعه الإمام علي (رض)، وهو الذي أشار إلى أبي الأسود أن يكمل ما بدأه وقال له : أنفع هذا النحو فسمي هذا العلم نحواً ، ولكن المتبع يجد روايات مختلفة ، فقد أوردت بعضها أن أباً الأسود عندما وضع أنس بن عبد الله بن عباس (رض) فقال له (١) : «إني أرى ألسنة العرب قد فسدت فأردت أن أضع شيئاً لهم يقوّسون به ألسنتهم فقال : لعلك تريدين النحو أما أنه حق واستعن بسورة يوسف» ونرى مصادر أخرى (٢) تختلف في هذا ، ففي الوقت الذي نجد عدداً منها يروي أن أباً الأسود : استأذن زياداً (وتقول أخرى هو عبيد الله بن زياد) في وضع النحو فأبى ، وتروي أخرى أنها زياد هو الذي طلب من أبي الأسود وضعه فأبى ، وتذكر أخرى أن أبناء زياد كانوا يلمّحون فهم السبب في وضع النحو ، ونجد أخرى تقول : إن ابنة أبي الأسود اللؤلي قالت له : **ما أجمل السماء** (بضم اللام وكسر همزة السماء) . وقيل بل قالت : **ما أشد الحر** (بضم الدال وكسر راء الحر) . تعود أخرى لتقول : أنها سمعت أبو الأسود قارئاً يقرأ : **إن الله بربِّ من المشركين ورَسُوله** « التوبة - ٣ » **(بضم اللام)** .

(١) أباه الرواة ١٦/١ .

(٢) مراتب النحوين ص ٢٧ ، طبقات النحوين واللغويين للزبيدي ص ٢١ وما بعدها ، وكتب تاريخ النحو .

فالاضطراب في كل تلك الروايات تتطلب من الدارسين أن يتثبتوا من ذلك ويفحصوا عن الصحيح فيها ، هذا إذا ما اضفنا أن الكتب تروي أن المتقدمين كانوا يعرفون هذا العلم ، فقول ابن عباس « لعلك تزيد التحوى » دليل على هذا ، وما رواه الزبيدي (١) عن أبي عثمان النهدي قوله : « ان كتاب عمر بن الخطاب أتاهم وهم بأذريجان يأمرهم بأشياء وذكر فيه : « تعلموا العربية » وكذلك روايته : « تعلموا العربية فانها تشتبب العقل وتزيد في المروءة » ويقول القسطي (٢) إن عمر كتب إلى أبي موسى : « أما بعد فتفقهوا في الدين وتعلموا السنة وفهموا العربية وتعلموا طعن الدرية وأحسنوا عبارة الرؤيا ، ولتعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب ». اضافة إلى أنها لو تعمقنا التاريخ لوجدنا العربي قبل الإسلام كان إذا تحدث فإنه لا يخطيء في اعراب آخر الكلمة سواء كان في شرق الجزيرة أو في غربها ، في شمالها أو جنوبها أو في وسطها ، مع أنه قد يختلف في حركة أولها أو وسطها ، أو في طريقة لفظها أو في معانيها .

وكذلك ظلت الدراسات النحوية قاصرة في موضوعات أخرى ، فالمصطلحات النحوية على كثرةها لم تدرس دراسة مستفيضة دقيقة ولم يبحصها المتقدمون احصاء علميا شاملـا . وسائل الخلافات النحوية لم تحظ بالدراسة على أهميتها وظل كتاب الانصاف في مسائل الخلاف لكمال الدين الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ المصدر الوحيد لهذه الدراسات ، مع أن المتقدمين قد خلقو في هذه الموضوع كثيرة ، يكفي أن نشير إلى عدد منها ، فان لشلب كتابين فيها ، وان لابن كيسان كتابين أيضا ولا يبي جعفر النحاس كتابا ولغيرهم عددا كثيرا فيها ولكنها لم تصل إلى الدارسين .

من كل ما تقدم نريد أن نقول : ان الدراسات النحوية تحتاج إلى التدقيق والوقوف أمام المادة النحوية كثيرا لفصل إلى الكشف عن كثير من مشكلات هذا العلم ، ويحتاج إلى التفصيش عن كتب أخرى غير الأصول المفقودة

(١) طبقات النحوين واللغويين ص ١٢ ، ٤٤ .

(٢) أباه الرواة ١٦/١ .

لتبسيره على الدراسين ، وتنغى الدراسات النحوية ، فقد ظل هذا العلم على سنته يحتاج إلى إزالة ما فيه من غموض وتدليل فهم كثير من أحكامه المشكلة ويحتاج إلى التثبت من الآراء التي نسبت إلى قائلها لأن المحدثين ظلوا يصححون كثيراً من أحكام المقدمين ومانسب اليهم خطأً من آراء لأن كتب المقدمين الأصول مفقودة ، لهذا جاءت الحاجة إلى التفتيش عن مصادر أخرى معاونة تعينا في دراستنا اليوم ، وفي تقويم ما يمكن تقويمه من أحكام ، والوصول بها إلى الصورة الصحيحة في تلك الأحكام ، فجاءت هذه الدراسة لتلفت الأنظار إلى الاستفادة من مصادر أخرى ، وسنأتي بمناذج من تلك الكتب وننوه بما هاجها في الاستفادة من أحكام النحو وخلافاتهم ومصطلحاتهم فهي مصادر جيدة في امدادنا بقواعد وأحكام قد تعينا في ترسیخ أساس هذا العلم ، مع أن كتب هذه العلوم لها صلة وثيقة بعلم النحو وهي : كتب التفسير وكتب القراءات وكتب الوقف والابداء وكتب شروح القصائد الطوال .

١ - كتب التفسير :

للقرآن الكريم أثره الكبير في تقويم المسلمين ، فعندما يكتب العلماء في علومه ، تراهم يتحررون الدقة فيها ، لأنهم إنما يندفعون من إيمانهم ليصونوا آيه من التحريف والتضليل ، لهذا كانت كتب التفسير والناسخ والمسوخ وأسباب التزول والأعراب والقراءات والوقف والابداء هي من السبل التي صارت القرآن الكريم من حيث ضبط نصه وحفظ قراءاته ، ولما كان التفسير يعتمد على فهم غريبه ومعناه ، وهذا يعتمد فيما يعتمد على الأعراب ، لهذا كان للقواعد النحوية وأحكامها أثراً لها الواضح في مناهج هذه الكتب ، ومع هذا فقد تبانت في استخدام تلك القواعد وأحكام ، وكانت تستفيد من تعليلات النحو وتأنويلاتهم وحججهم وخلافهم ولو عمل تبويب لموضوعات النحو في عدد منها بلحافت مستوعبة لكثير من جزئياته إلا أنه مع هذا كانوا

يختلفون في أساليبهم في الاستفادة ، فمنهم من يتبع في ذلك ليستوعب كل قضيائه وفي مقدمة هذه الكتب كتاب «جامع البيان عن تأويل آى القرآن» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنة ٣١٥هـ ، وكتاب «البيان في تفسير القرآن» للطوسي محمد بن الحسين المتوفى سنة ٤٦٠هـ ، وكتاب «الكشف» للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ ، وكتاب «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي المتوفى سنة ٥٧١هـ ، و«البحر المحيط» لأبي حيان المتوفى سنة ٧٤٥هـ .

ومنهم من يختصر في الأحكام والقواعد ويأتي بها عرضًا كالنسفي عبد الله ابن أحمد في تفسيره وجلال الدين السيوطي في تفسيره (ت ٩١٠هـ) .

ولم تدخل كتب معانى القرآن في كتب التفسير لأن لها مناهجها الخاصة ، ولا كتاب معجاز القرآن لأبي عبيدة ولا تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة للسبب نفسه .

وسيمكون كتاب تفسير الطبرى موضوع دراستنا في هذا الباب ، لأنه أقدمها أولاً وأوسعها في الاستفادة من النحو ثانياً.

منهج الطبرى في تفسيره :

الطبرى هو أبو جعفر محمد بن جرير ولد آخر سنة ٢٢٤هـ في آمل بطبرستان ، وشب طالباً للعلم فطوف في بلدان كثيرة إلى أن استقر في بغداد ، ومات سنة ٣١٠هـ .

انتهى من تأليف كتابه سنة ٢٧٠هـ في زمن ثعلب والمبرد ولهذا فإن المسائل الخلافية التي ينقلها في كتابه عن البصريين والковيين قيمتها الكبرى في تصور المذاهب النحوية ، مهد لكتابه بمقدمة ذكر فيها أسلوبه في الكتاب فقال (١) : اللهم وفقنا لاصابة القول في محكمه ومتشابهه وحاله وحرامه وعامه وخاصة ومجمله ومفسره وناسخه ومسوخه وظاهره وباطنه وتأويل آيه وتفسير مشكله ثم ذكر ما يحتاجه المفسر وذكر البيان واتفاق المعانى ،

(١) جامع البيان ٤/١ وما بعدها

ثم توسيع ليأتي بالامثلة على ذلك وما في القرآن الكريم من لغات، ثم تناول معنى الأحرف السبعة مستشهاداً بذلك بأحاديث الرسول (ص) وأقوال الصحابة والتابعين ، وإذا ما استعرضنا منهجه في تفسيره فاننا نراه يكثر من القواعد النحوية والأحكام وخلافات المذاهب النحوية ولهذا فسندرس هذا المنهج لتتبين قيمة هذا الكتاب في الدراسات النحوية :

أ- على الرغم من أن الطبرى كوفي المذهب وقد شهد له ثعلب بذلك حيث قال (١) : « ذاك من حذاف الكوفيين» فإنه أورد كثيراً من آراء البصرىين ومصطلحاتهم وحججهم وشواهدهم وتعليقهم للمسائل ، ولكنه قد يرد عليهم ويخطئهم أو قد يستشهد بآرائهم ويدرك ميله إلى الآراء الكوفية فقط ، قال في قوله تعالى (٢) : وتلك نعمة تمدناها علينا أن عبدت بني إسرائيل (الشعراء ٢٢) قال بعض نحوىي البصرة: وتلك نعمة تمدناها علينا ، فيقال : هذا استفهام كأنه قال : أتمدناها علينا ؟ ثم فسر فقال أن عبدت بني إسرائيل ، وجعله بدلاً من النعمة .

وكان بعض أهل العربية ينكر هذا القول ، ويقول ، هو غلط من قائله لا يجوز أن يكون همز الاستفهام يلقى ، وهو يطلب فيكون الاستفهام كالخبر ، قال : وقد استيقع ومعه «أم» وهو دليل الاستفهام ، واستيقعوا : نروح من الحي أم تبتكر وماذا يضرك لو تنتظر قال : وقال بعضهم : هو أتروح من الحي . وحذف الاستفهام أولاً اكتفاء بـ«أم» وقال أكثرهم : بل الأول خبر ، والثاني استفهام ، وكأن «أم» إذا جاءت بعد الكلام فهي الألف ، فاما وليس معه «أم» فلم يقله انسان .

(١) معجم الأدباء ١٣٨/٦ .

(٢) جامع البيان ٩٩/١٩ .

وقال بعض نحوبي الكوفة في ذلك ماقلنا ، وقال : معنى الكلام وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين لنعمتي أي ، لنعمة تربيتني لك فأجابه فقال : نعم هي نعمة على أن عبّدت الناس ولم تستعبدني .

إلى كثير من المواقع التي كان يتناولها في الترجيح والرد.

ب - أما المسائل الخلافية بين البصريين والkovيين فانه قد أورد منها مايزيد على مثلي مسألة ، ذكر حججهم وأحكامهم وآراء علمائهم وشهادتهم ومصطلحاتهم ، وكانت طريقة فيها أن يقول : قال بعض نحوبي البصرة أو الكوفة ، وكان يكرر : وقال آخر منهم ثم يذكر ما فيها من قراءات تو لغة ، وكان بعد ذلك يرجع فيؤيد أو يخالف ، وكان يكرر عبارته : وأولى القولين عندي بالصواب ، فيأتي بالرأي الذي يميل إليه ، وكانت كل ترجيحاته يؤيد بها الرأي الكوفي بطريقه مباشرة أو غير مباشرة ، قال في قوله تعالى (١) : «ما فعلوه الأقليل منهم » (النساء / ٦٦) اختلف أهل العربية في وجه الرفع في قوله : «الأقليل منهم» فكان بعض نحوبي البصرة يزعم أنه رفع «قليل» لأنه جعل بدلاً من الأسماء المضمرة في قوله : «ما فعلوه» لأن الفعل لهم ، وقال بعض نحوبي الكوفة إنما رفع على فية التكثير ، كان معناه : ما فعلوه ما فعله الأقليل منهم ، كما قال عمرو بن معدى كرب

وكل آخ مفارقـه أخـسوه لـعـمـرـ أـيـكـ إـلـاـ الفـرقـدانـ

وأولى الأقوال ذلك بالصواب أن يقال : رفع القليل بمعنى الذي دل عليه قوله «ما فعلوه الأقليل منهم» ، وذلك أن معنى الكلام : ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعله الا قليل منهم ، ما فعلوه على الخبر عن الذين مضى ذكرهم ... ثم استثنى القليل ، فرفع بمعنى الذي ذكرنا اذ كان الفعل منفيا عنه ، وهي في مصاحف أهل الشام : «ما فعلوه الا قليلاً منهم» واذا قرئ كذلك فلا يرد به على قارئه في اعرابه لأن المعرف في كلام العرب اذ كان الفعل مشغولا بما فيه كنایة من قد جرى ذكره ثم استثنى من الفعل ،

(١) جامع البيان ١٩١٥ .

وكموله في قوله تعالى (١) : «ربنا اطمس على أموالهم وأشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا» (يونس/٨٨) اختلف أهل العربية في موضع «يؤمنوا» .
 فقال بعض نحوبي البصرة هو نصب لأن جواب الأمر بالفاء ، أو يكون دعاء عليهم اذ عصوا ، وقد حكي عن قائل هذا القول أنه كان يقول : هو نصب عطفا على قوله : «ليصلوا عن سبائك» وقال آخر منهم : وهو قول نحوبي الكوفة موضعه جزم على الدعاء من موسى عليهم ، بمعنى : فلا آمنوا كما قال الشاعر :

فلا ينبعط من بين عينيك عاززو
يقول ولا تلقني الا وأنفك راغم

وكان بعض نحوبي الكوفة يقول هو دعاء كأنه قال : اللهم فلا يؤمنوا قال : وان شئت جعلتها جوابا لمسألته ليأه ، لأن المسألة خرجت على لفظ الأمر فتجعل «فلا يؤمنوا» في موضع نصب على الجواب ، وليس بسهل ، قال : ويكون كقول الشاعر :

باناق سيري عنقا فسيحها إلى سليمان فستر يحيها

قال : وليس الجواب بسهل في الدعاء ، لأنه ليس بشرط والصواب من القول في ذلك : انه في موضع جزم على الدعاء بمعنى فلا آمنوا ، وانما اخترت ذلك لأن ماقبله دعاء ، وذلك قوله : «ربنا اطمس على أموالهم وأشدد على قلوبهم» ، فالحق قوله «فلا يؤمنوا» اذ كان في سياق ذلك بمعناه أشبه وأولي.

ج - أما مصطلحات الكوفيين والبصريين فقد أورد منها كثيرا سنور د نماذج منها دلالة على توسيع هذا الكتاب بالاستفادة من مسائل النحو بكل تفاصيلها (٢) منها «الرد والمردود» (المقصود به البديل أو العطف) والنسق والترجمة والتكرير والقطع والنصب على الصرف (وهو نصب الفعل الواقع بعد حرف عطف على فعل آخر معتمد على نهي او استفهام) والتفسير والكتابية

(١) جامع البيان ١٥٩/١١ ، ١٦٠ .

(٢) تنظر دراستنا «الطبرى النحوي الكوفى من خلال تفسيره»، مجلة آداب الرافدين العدد الثاني من ص ٢٣٧ - ٢٩٦

والملكنى والعماد والمجهول والتقريب (وهو اسم الاشارة) وحرروف الصلة (وهي حروف الزيادة) وحرروف الصفات (وهي حروف الشخص) والاجراء وترك الاجراء (وهو المنوع من الصرف والمصروف) والجحد (وهو النفي) إلى غير ذلك من المصطلحات الأخرى في مواضع كثيرة في الكتاب.

٢ - كتب القراءات

كانت القراءات من أسبق العلوم التي اهتم المسلمون بها لأنها وابتنت نزول القرآن ولعلها أسبقها أيضاً في اكتشاف المؤلفين من الكتابة فيها ووضع الأسس التي تضبط معلم هذا العلم الذي كثر أئمهه والتلاميذ الذين يأخذونه عنهم كعبد الله بن عامر (ت ١١٨هـ) ومحمد بن عبد الرحمن المحيصني (ت ١٢٣هـ) ويحيى بن يعمر (ت ١٢٩هـ) وأبان بن ثعلب (ت ١٤١هـ) وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) ومقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٢هـ) وغيرهم كثيرون قد خلفوا كتاباً في هذا العلم، وظلوا يدققون فيه فوضعوا كتب القراءات السبع والعشر والأربع عشرة والشاذة، ووضعوا الكتب في تسلسل الروايات وفي التلاميذ الذين يرثون الرواية عن سابقيهم، ثم توسعوا فكتبوا في شروطها وعللها.

وكانت مناهج مؤلفيها تتسم بأنهم أوردوا خلافات المتقدمين في قراءة آية آية فأوردوا لغات العرب فيها وأشاروا إلى قضايا لغوية وصوتية فيها ومن تلك القضايا : المد وتخفيف الهمزة وتحقيقها والوقف عليها والروم والأشمام والأمالة والادغام والاظهار والقلب وتناولوا مخارج الحروف وصفاتها واختلافهم في نطق كثير من الكلمات فكانت هذه القضايا اتجاهها بارزاً في القراءات . ويستطيع القارئ أن يلحظ بيسر اتجاهها آخر فيها غير هذا انصب في ضبط حركة الآخر أو تغييرها على أساس عدد من القواعد النحوية والصرفية ، ومن هنا فإن علاقة النحو بالقراءات علاقة وثيقة إذ عن طريقه يصح تأويل المعاني وتعديل الاتجاه ، ولهذا فستقتصر دراستنا للقراءات هنا في تلك العلاقة ، لنكشف عن الصلة بينهما أولاً عن قيمة هذه المصادر في الدراسات النحوية أخيراً .

لعل أقدم كتاب وصل الينا هو كتاب ابن مجاهد المتوفى سنة (٥٣٢٤) فقد كتب عن القراء السبعة وعن تلاميذهم وشيوخهم وفي قراءاتهم وهو الذي سبع السبعة كما قالوا . الا أننا لم نجعل كتابه موضع دراستنا لأنه لم يذكر الخلاف الاعرابي على مناهج النحويين ، وإنما كان يذكر الخلاف في القراءات مختصرأً فقط ، ولكن اذا تجاوزنا هذه الفترة وجدنا كتاباً آخر ، اعتمدت على القاعدة النحوية وعلى حكم النحو في معالجة تلك القراءات وعللها ، ككتاب «القراءات وعللها» و«الحججة» لابن خالويه (ت ٥٣٧٠) وكتاب الحجة لأبي علي الفارسي (ت ٥٣٧٧) «والمحتسب» لابن جنى (ت ٥٣٩٢) وكتاب «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها» لمكي بن أبي طالب (ت ٥٤٣٧) . وسيكون كتاب الحجة لأبي علي الفارسي معتمداً في هذه الدراسة لأنه أوسعها ولكن سنعتمد على الجزء المطبوع منه .

منهج أبي علي الفارسي (١) في كتاب الحجة :

هو الحسن بن احمد بن عبد الغفار من شيراز روى القراءة عن ابن مجاهد واحد النحو عن أبي اسحاق الزجاج ثم عن أبي بكر السري وآخرين . وله تلاميذ كثيرون منهم ابن جنى ، وانتهت إليه رياضة النحو وله كتب كثيرة ومنها كتابه الحجة الذي وجه فيه القراءات على أساس القواعد النحوية واللغوية والصرفية والبلاغية وفضلاً عن المعاني .

١ - قال محققون الكتاب (٢) «فقد هيا أبو بكر بن مجاهد الأسباب لهذه الدراسة اذ جمع القراءات السبع في كتاب ، فجمع بذلك مادة الدراسة ومهد إليها السبيل » ثم قالوا : « وأن أبو محمد بن السري المعروف بابن السراج كان قد شرع في تصنيف كتاب في الاحتجاج للقراءات التي جمعها ابن

(١) ترجمته في غاية النهاية ٢٠٧/١

(٢) الحجة ج ١ ص ٢٨ - ٣٠

مجاهد ... أنسج سورة الفاتحة وآيتين من سورة البقرة وفي هذا توجيه لأبي علي ودعوة له أن ينوب عن شيخه في الاضطلاع بما شرع فيه، ولم يقدر أن يتمه.

٢ - يبدأ أبو علي في عرضه للآيات بأن يذكر خلافات القراء فيها معتمداً على ابن مجاهد، ثم يتبعه بآراء شيخه ابن السراج.

٣ - يفسر كلمات الآية ويصرف ما يحتاج منها إلى معرفة تصريفه ثم يعرض ما كان له اتصال بقضايا النحو وأحكام النحوة ثم يتناولها تأويلاً واعراباً وقد يعود إلى القراءات ليتوسع فيها ويرجع كل قراءة إلى وجه من وجوه العربية.

٤ - انصبت مادته العلمية في كتابه بأن ذكر جميع العلماء فيها فكان يقول وحجة من رفع وحجة من قال بالتنسب محتاجاً بالقرآن الكريم والحديث الشريف وشعر العرب القديم في الجاهلية والاسلام ويدرك لهجات القبائل وأقوال أئمة اللغة والنحو.

فالقواعد النحوية إذاً كانت من العلوم التي استفاد منها في كتابه كثيراً وأورد منها أحكاماً وخلافات كبيرة كان يذكر أسماء قائلتها على الأغلب وسنأتي بأمثلة على اتجاهه ذاك.

١ - في القواعد والاحكام

قال في (١) «مالك يوم الدين» واعلم أن الاضافة إلى يوم الدين في كلتا القراءتين (٢) من باب :

ياسارق اللبلة أهل الدار

اتسع في الظرف فنصب نصب المفعول به، ثم وقعت الاضافة إليه على هذا المخد وليس اضافة اسم الفاعل هاهنا إلى اليوم كاضافة المصدر إلى الساعة

(١) المجلة من ١٤-١٩ .

(٢) بريد ملك ومالك

في قوله : «وعنده علم الساعة» لأن «الساعة» مفعول بها على الحقيقة وليس على جعل الظرف مفعولاً به على السعة.

ألا ترى أن الظرف إذا جعل مفعولاً على السعة فمعناه متسعًا فيه معنى الظرف ولو جعلته ظرفاً لكان المعنى : يعلم في الساعة ، فلم يكن بالسهل لأن القديم يعلم في كل وقت ، فانما معنى يعلم الساعة يعرفها وهي حق ، وليس الأمر على ما الكفار عليه من انكارها وردتها ، واذا كان كذلك فمن نصب : «وقيله يارب» جاز أن يكون حاملاً له على المعنى وموضع الساعة ، لأن الاسم منصوب في المعنى بأنه مفعول به وكذلك قوله : «ان الله عنده علم الساعة ويتزل الغيث ويعلم ما في الأرحام » وهذا كقوله «ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت» واذا كان كذلك فالظرف في قوله «قل انما علمها عند الله» و«انما علمها عند ربها» لا يكون متعلقاً بمحذف الأن تجعله في موضع حال ، وما يمكن أن يكون انتسابه على أنه مفعول به على الاتساع وكان في الأصل ظرفاً قوله : « أياماً » في قوله : «يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الدين من قبلكم لعلكم تتقوون أياماً معدودات » فالعامل في الأيام «كتب» .

وان شئت اتسعت فنصبته نصب المفعول به فتقول على هذا :
يامكتوب أيام عليه ، ولا يستقيم أن يتصرف أيام بالصيام على أن يكون المعنى : كتب عليكم الصيام في أيام ، لأن ذلك وان كان مستقيماً في المعنى فهو في اللفظ ليس كذلك لأن حملته على ذلك فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبي منها ، وهو أيضاً كان يستعمل رأيه الشخصي ، فيخطيء أو يصحح قال في (١) « لاريـب » فيه يجوز أن تجعل « فيه » خبراً ، ويجوز أن تجعله صفة ان أضمرت الخبر ، وان جعلته خبراً كان موضعه رفعاً في قياس سيبويه من حيث يرتفع خبر المبدأ وعلى قول أبي الحسن الأخفش موضعه رفع من حيث كان خبر إن رفعاً ، فان جعلت « فيه » صفة ، ولم يجعله خبراً كان

موضعه نصباً ، في قول من وصف على اللفظ ، كما عطف على اللفظ في قوله : « لآب وابنا » .

بــ في المصطلحات :

المصطلحات التي أوردها في كتابه مصطلحات بصرية ، كالضمير وحرروف البحر والصفة والموصوف والظرف والحال ومنع الصرف وما لا ينصرف والجزاء .

جـ المسائل الخلافية

أورد أبو علي الفارسي في كتابه هذا أقوالاً كثيرة منسوبة إلى قائلها : بصريين أو كوفيين ، ولكننا وجدناه يسمى البصريين في مواضع من الكتاب (١) فقال « وحكى البصريون الاعراب » ولكن هذا لم يكن عاماً، فهو كان بذلك الخلافات المفردة بين نحوبي البصرة والكوفة ، وهذا واضح في منهجه.

٣ـ كتب الوقف والابتداء :

القواعد النحوية والمعنى مما يوجه معرفة أنواع الوقف ومواضع الابتداء . وعلى هذا سئى المهتمون بهذا العلم أنواعاً من الوقف حسب ما ذكرناه هنا . فالوقف التام : (٢) هو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده لأنه لا يتعلق ما بعده بشيء مما قبله للفظاً ولا معنى . فقالوا يبدأ بعده بالاستفهام وبالنداء وبفعل الأمر وبلام القسم وبالشرط .

والوقف الكافي : وهو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده . ولكن له تعلقاً بما بعده من جهة المعنى ، مقتطع عنه لفظاً ، ويقع بعده مبتدأ أو فعل مستأنف أو مفعول لفعل مخدوف أو نفي أو إن المكسورة .

والوقف الحسن : وهو ما يحسن الوقف عليه ، ولا يحسن الابتداء بما بعده

(١) المجلة ١٩/١

(٢) القطع والافتراض ص ١٢ ، ١١

للتعلق اللفظي وهو أن تقع بعده آية استثناء والأخرى مستثنى منها.
وقد اتفق كل الذين كتبوا في هذا العلم بأنه لا يوقف بين الصلة والموصول
ولا بين الصفة والموصوف ولا بين المضاف والمضاف إليه.

وقد أشاروا إلى هذه العلاقة فقد حددوا الوسائل التي يحتاجها القائم
بعلم التمام قال ابن مجاهد (١) : «لا يقوم بال تمام الا نحوي عالم بالقراءات ،
عالم بالتفسير ، عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض عالم باللغة التي نزل
بها القرآن».

فموضوع الوقف والابتداء أصلق بعلم النحو وبأحكامه لهذا كتب معظم
النحوين المشهورين فيه (٢) : كالكسائي والاصمعي وأبي جعفر الرؤاسي
ومبرد وشلب وابن كيسان والزجاج والنحاس وغيرهم ولعل من كثرة
اهتمامهم به نجد ان أبو جعفر الرؤاسي قد خلف فيه كتابين والنحاس نسختين :
صغرى وكبرى.

ومناهجها في عرضها هذا العلم متفاوتة ففي الوقت الذي نجد عدداً منها
يختصر القول ويحدد الموضع فقط ككتاب الوقف والابتداء (٣) لاحمد
بن محمد بن أوس المقرئ المتوفى سنة ٤٣٤هـ نجد كتاباً آخرى كثيرة تعتمد
القواعد التحوية بتوسيع كتاب ايضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الانباري
والنحاس وللداني وهذه متفاوتة في مناهجها أيضاً فمنهج أبي بكر الانباري
مختصر بالنسبة لمنهج أبي جعفر النحاس (الذي سيكون المثال الذي ندرس
على أساسه مناهج هذه الكتب) فهذا أبو بكر يختصر القول في هذه المسائل
قال في (٤) «أولئك هم المفلحون» (البقرة/٥٥) نسق على «أولئك على هدى
من ربهم» وفي قوله «أولئك هم المفلحون» وجهان إن شئت رفعت «أولئك»

(١) القطع والافتتاح ص ٩٤ .

(٢) مجلة المعجم العلمي العراقي العدد ٤١ سنة ١٩٨٠ ص ١٥٤ - ١٧٧ .

(٣) نسخة مخطوطة في مكتبة شهيد علي باشا بولن ٣ .

(٤) ايضاح الوقف والابتداء ص ٤٩٣ .

بما عاد من «هم» ورفعت بهم «المفلحون» و«المفلحون» بهم، والوجه الثاني ترفع «أولئك» بهم «المفلحون» و«المفلحون» «أولئك» وتجعل «هم» عماداً للالف واللام.

وقال في : (١) «المص كتاب أنزل إليك «الاعراف / ٢ ، ١» قال أبو بكر سألت أحمد بن يحيى عن هذا فقال : إذا رفعت ما بعد المجاء به فالهجاء متفع به ، وإذا رفعت ما بعد الهجاء بمضارع أضمرت للهجاء ما يرفعه .

وقال في (٢) «مشارق الأرض ومغاربها التي باركنا ، فيها » (الاعراف ١٢٧) قال السجستاني : «نصبوا مشارق الأرض ومغاربها بقوله وأورثنا» ولم ينصبواها بالظرف ، ولم يريدوا في مشارق الأرض وفي مغاربها فانكاره النصب على معنى : «في مشارقها ومغاربها» خطأ لأن المشارق والمغارب فيها وجهان : أحدهما أن تكون منصوبة به «أورثنا» على غير معنى محل ، والمحل : هو الذي يسميه الكسائي صفة والخليل وأصحابه من البصريين ظرفا ، والوجه الثاني أن ينصب التي به «أورثنا» ، وينصب المشارق والمغارب على المحل ، كأنك قلت : «أورثنا القوم الأرض التي باركنا فيها في مشارقها ومغاربها ، فلما أسقطت الخافض نصبت وإذا نصبت المشارق والمغارب بوقوع الفعل عليها على غير معنى محل جعلت «التي باركنا فيها» نعتاً لـ «المشارق والمغارب» وأجاز الفراء وجها ثالثا وهو أن تنصب «المشارق والمغارب» بوقوع الفعل عليها على غير معنى محل ، ويجعل : «التي باركنا في موضع خفض على النعت للأرض» ، كأنه قال : مشارق الأرض التي باركنا فيها .

هذه ثلاثة نماذج من احتجاج أبي بكر الأتباري بالأحكام النحوية وبالخلافات. ولكن اذا ما انتقلنا إلى منهج أبي جعفر النحاس في كتابه «القطع والإثناف» نجده يتسع في هذا كثيراً وسيظهر للقاريء ذلك فيما يأتي :

(١) اياض الوقف والابداء ص ٦٥٠

(٢) المصدر نفسه ٦٦٤

منهج أبي جعفر النحاس في كتاب القطع والالتفاف :

أ - القواعد والاحكام : أورد في كتابه هذا كثيرا من الأحكام والقواعد التي كان يقول بها النحاة من ذلك قوله في (١) «ما فعلوه الا قليل منهم» (النساء / ٦٦) ذعن يعقوب (٢) أنه يرفع «القليل منهم» على لغة من قال: أكلوني البراغيث ، قال ومنهم من يقول المعنى الا قليل منهم ، قال وما فعلوه بمعنى : وما فعله : قال : ومنهم من يقول هو مثل قول الشاعر:

فِي لَيْلَةِ مَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يُحَكِّي عَلَيْنَا الْأَكْوَابَهَا

قال أبو جعفر : هذا كله تخليط لا يجوز الوقف على «ما فعلوه» كما لا يجوز الوقف على قوله عز وجل — «فَلَبِثُوا فِيهِمْ أَلْفُ سَنَةٍ» وتشبيهه اياه بقولهم: أكلوني البراغيث ، خطأ لأن هذه لغة شاذة قليلة لا يحمل عليها كلام الله — عز وجل — قال سيبويه: (٣) واعلم ان من العرب من يقول: ضربوني قومك وضرباني أخواك شبهوا هذا بالباء التي يظهرونها في: قالت فلانة كأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامه كما جعلوا للمؤنث قال: وهي قليلة، قال أبو جعفر : قوله : «ما فعلوه» بمعنى: ما فعله ، كلام غير محصل ولا يجوز مثله ، وأما البيت الذي أنشأه سيبويه وهو لعدي بن زيد وليس مثل الآية لأن الاختيار في «الا كواكبها» التنصب ، لو لا أنه في الشعر على البدل من أحد ، والاختيار في الآية الرفع عند رؤساء النحوين ، قال سيبويه : حدثني يونس عن أبي عمرو قال : الوجه ماجاعني القوم الا عبدالله ، قال أبو جعفر وقدقرأ ابن عامر وعيسى « الا قليلا منهم» فتركوا الوجه والذي عليه أكثر المصاحف

(١) القطع والالتفاف ص ٢٥٩ .

(٢) هو يعقوب بن اسحاق الحضرمي من القراء العشرة وعلم بالعربية توفي سنة ٢٠٥ غایة النهاية ٣٨٦/٢

(٣) كتاب سيبويه طبعة بولاق ٢٣٦/١ .

وقال في (١) «يدعو لمن ضره» الحج (١٣) أما الكسائي فقدر اللام في غير موضعها وجعل «يدعو» بمعنى: يعبد، والمعنى عنده يدعو من لضره أقرب من نفعه، كما تقول العرب: عندي لما غيره خير منه بمعنى: عندي ما غيره خير منه، وكما قال الشاعر

أم الخليس لعجوز شهر به

بمعنى لأم الخليس وكذا يقدر بعضهم في قول الله جل وعز «ان هذا لساحران» أي بمعنى نعم لهذا ساحران، وقال القراء (٢) كقول الكسائي ان اللام في غير موضعها في لمن ضره، الا أنه أجاز ذلك في من لأنه لا يتبيّن فيها الاعراب وأما الأخفش فحمل يدعو بمعنى: يقول كما قال عنترة. يدعون عنتر والرماح كأنها أشطان بشر في لبنان الأدهم كذا أنسدّه سيبويه (٣)، أي يقولون يا عنتر، وكذا فلان يدعى محمدا، والتقدير عند الأخفش يقول: لمن ضره أقرب من نفعه الهه ثم حذف خبر الابتداء، ومن جعل يدعو هو التمام قدر يدعو مكررة على الأولى وفي ذلك قول آخر يكون ذلك بمعنى: الذي، ويكون المعنى الذي هو الضلال البعيد يدعو كما قال: -

عدس مالعبد عليك اماره أمنت وهذا تحملين طلاق

بمعنى: والذى تحملين طلاق، لمن ضره أقرب من نفعه تمام عند الأخفش وخطأه أبو حاتم في هذا لأن من عنده في موضع رفع بالابتداء، والخبر «لبثس المولى ولبس العشير» فغلط هو على الأخفش، لأن الأخفش وإن كان «من» عنده في موضع رفع بالابتداء فالخبر عنده محذوف كما بناه.

(١) القطع ٤٨٦ - ٤٨٨ .

(٢) معاني القرآن ٢١٧/٢

(٣) كتاب سيبويه طبعة عبد السلام هارون بضم الراء ٢٤٦/٢

ب - المصطلحات : على الرغم من أن معظم المصطلحات التي أوردها بصرية إلا أنه كان يأتي بمصطلحات الكوفيين أيضاً لهذا نجد تلك المصطلحات مبثوته في صفحات كتابه كثيراً منها : البدل والرد والترجمة والتبيين وضمير القصة والعماد والكتابية والنصب على القطع والصرف والنسق وغيرها من ذلك قوله مثلاً في : -

- ١ - ونكر عنكم (١) البقرة / ٢٧١ .
بالنون وفتح الراء فعلى قول الكوفيين في هذه القراءة يجب أن يكون الوقف على « فهو خير لكم » لأنهم ينصبون على الصرف من الأول .
- ٢ - وفي (٢) كتاب الله عليكم (النساء : ٢٤) وان نصبت كتاب الله على القطع وهو قول الكوفيين .
- ٣ - وفي (٣) ثمانية أزواج (الانعام / ١٤٣) تبين لقوله وحمولة وفرشا
- ٤ - وفي (٤) إنها لظى نزاعة للشاعر (العارج / ١٦) كناية عن القصة والكوفيون يقولون عماد .

ج - المسائل النحوية التي أوردها في هذا الكتاب مسائل كثيرة كان عدده منها بين أئمة المذهبين مفردة والعدد الآخر كان يذكر فيها البصريين والكوفيين وكان يذكر أحياناً مسائل مفردات للبصريين أو للكوفيين ومن تلك المسائل :

- ١ - قال يعقوب (٥) «يبيّن الله لكم» النساء : ١٧٦ كاف دال على المعنى ثم قال «ان تضلوا» فمعناها عندنا لثلا تضلوا، قال أبو جعفر : وخلوف في هذا لأن «أن» متعلقة بما قبلها على قول الجماعة، وقول البصريين يبيّن

- (١) القطع من ٢٠١ .
- (٢) القطع ص ٢٤٩ .
- (٣) القطع ص ٣٢٢ .
- (٤) القطع ص ٧٤٢ .
- (٥) القطع : ٢٨٠ .

الله لكم كراهة أن تضلو مثل «وسائل القرية»، وقول الكوفيين بين الله لكم لثلا تضلو ، وقول ثالث أن يكون كما تقول . يعجّبني أن تقوم أي قيامك ، فالمعنى يبين لكم الفضالة ، فالوقف الكافي على هذه الأقوال يبين الله لكم أن تضلو

وقال في (٢) « ثم استوى على العرش » (الفرقان : ٥٩) تمام ان رفعت «الرحمن» بالابتداء وجعلت ما بعده خبره ، وإن رفعته على أضمار «هو» كان ماقبله كاغيأ ، وأن جعلت بدلا من المضرر الذي في «استوى» كان التمام «ثم استوى على العرش الرحمن» قال أبو جعفر ، وهذا على قول البصريين والكساني أيضاً يجيئه غير أنه لا يقول : على البدل ، ويقول مردود على المضرر ، والفراء لايجيز أن يرد على المضرر ظاهراً لأن المضرر عنده لايبين ، وقال أحمد بن جعفر ، ثم استوى على العرش الرحمن ثم ، قال أبو جعفر والتمام باجماع : «فاسأل به خيراً». على الاختلاف في معناه ، فقال الأخفش فاسأل به ، أي سل عن الله جل وعز – ، خبروك ، كما قال

هلا سالت القوم يا بنة مالك إن كنت جاهلة بما لم تعلمي أي هلا سالت القوم عما لاتعلمي وكان علي بن سليمان يذهب إلى أن الباء في موضعها أي فاسأله بسؤالك خيراً ، وكان محمد بن جرير يذهب إلى أن المعنى : فاسأله خيراً ويدرك إلى أن خيراً منصوب على الحال .

وذكر النحاس خلافهم في معنى كلا وفي الوقف عليها فقال (٢) : وانختلف أهل التفسير واللغة في «كلا» وفي الوقف عليها وعلى ما بعدها وعلى ما قبلها فأكثر أهل التفسير يقول معناها : حقاً ومن أهل اللغة من يقول معناها : الا ، وقد ذكر سيبويه أن «إلا» بمعنى حقاً فقد صار القولان متافقين ، فاما الوقف عليها ففيه خمسة أقوال : فمن التحويين من يقول لا يوقف على كلا في جميع القرآن لأنها جواب ، والفائدة تقع فيما بعدها وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى ومنهم من يقول يوقف على كلا في جميع القرآن ،

(١) القطع ص ٥٢٤

(٢) القطع ص ٤٥٨ .

قال أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرَ : عَهْدًا كَلَا هَذَا الْوَقْفُ وَكَذَا كَلَا فِي الْقُرْآنِ إِذَا كَانَتْ مِثْلُهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يُوقَفُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَلَا إِذَا كَانَتْ رَأْسَ أَيَّهَا وَهَذَا قَوْلُ نَصِيرٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يُوقَفُ عَلَى مَا قَبْلَهَا بِكُلِّ حَالٍ ، وَالْقَوْلُ الْخَامِسُ أَنَّ «كَلَا» تَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ رَدْعَةً وَزَجْرَةً وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ ، وَأَبُو حَاتِمٍ يَقُولُ بِمَعْنَى إِلَّا ، فَإِذَا كَانَتْ كَذَا كَانَتْ مِبْتَدَأَةً كَقَوْلِ اللَّهِ - جَلَّ وَعَزَ - «كَلَا وَالْقَمَرُ» وَكَذَا «كَلَا سُوفَ تَعْلَمُونَ» وَتَكُونُ رَدْعَةً لِكَلَامِ تَقْدِيمٍ ... الْخَ ثُمَّ يَتَوَسَّعُ فِي آرَاءِ الْخَلِيلِ وَالْأَنْخَشْ وَالْفَرَاءِ وَابْنِ سَعْدَانَ وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَأَبِي حَاتِمٍ .

٤ - كتب شروح القصائد الطوال :

تأتي هذه الشروح في استفادتها من القواعد النحوية والأحكام بعد تلك العلوم التي عرضناها فيما تقدم من البحث ، والشعر - كما هو معلوم مما قعَدَ النحوة على أساسه قواعدهم ، ومنه استنبطوا أحكامهم فموقعه من حيث قيمته في الدراسات النحوية موقع هام لهذا كتب معظم النحوة واللغويين المتقدمين في شرح هذه القصائد مستفيدين من الأحكام النحوية كالاصمعي والأزهري وابن السكري وابن كيسان والقاسم بن محمد بن بشار الأنباري وأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري وأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس إلا أنه لم يصل إلينا من هذه الكتب على كثرتها إلا قليل فشرح ابن كيسان وصلت منه مقطوعات صغيرة منه نسخة في مكتبة برلين برقم (٧٤٤٠) وشرح أبي بكر الأنباري وصل إلينا كاملاً وطبع بتحقيق الاستاذ عبد السلام محمد هارون في مصر سنة ١٩٦٣. إلا أن اللغة فيه أغلب من النحو كغيره من الشروح الأخرى .

وشرح أبي جعفر النحاس صدر بتحقيقنا عن وزارة الاعلام سنة ١٩٧٣ م واذا ما أردنا ان نقتبس عن الكتاب الأمثل في استفادته من هذه القواعد نجدها كلها تختصر القول في ذلك، ولكن كتاب أبي جعفر النحاس قد يمثل ذلك تمثيلاً جيداً لما فيه من قواعد وخلافات وشواهد كثيرة يستشهد بها النحوة .

منهج أبي جعفر في شرح القصائد السبع المشهورات :

قال أبو جعفر في تقديمه للكتاب بقوله: الذي جرى عليه أمر أكثر أهل اللغة الأكثار في تفسير غريب الشعر وإغفال لطيف مافيه من النحو فاختصرت غريب القصائد السبع المشهورات وأتبعت ذلك ما فيها من النحو باستفهام أكثره.

ومن هنا جاء الكتاب مستوعباً لكثير من أحكام النحو وقواعدـ حتى انه لو رتب ترتيباً غير ترتيبه لوجدهـ كتاب نحو جيد تمثل فيه كثيراً من قواعد النحو وآراء النحاة المفردة ومصطلحاتهم وعللهم ومسائل الخلاف بين المذهبين، وفيه كثير من شواهدـهم.

أ - من القواعد والاحكام

قال في (١) :

مكر مفر مقبل مدبر معاً كجلمود صخر حمله السيل من علـ فيها ثماني لغات... ومن قال: من علـ فهو معرفة وتقديره من فوق ما تعلم، قال سيبويه: فانضارع من علـ حر كوه لأنهم يقولون من علـ فيجرونه فمعنى هذا الكلام أن علـ عنده كان مما يجب إلا يحرك إلا انه لما ضاع المتمكن أعطوه فضيلته وهي الحركة ، وانهـ له الفسم لأنـهـ غایـةـ الحركات، وفيه قول آخر: وهو أنـ الفسم لا يدخل الظروف بحقـ الاعرابـ وإنـما يدخلـها بحقـ الاعرابـ النصبـ والخـفـضـ، فيـيـنىـ علىـ حـرـ كـةـ ليـسـ لهـ فـصـارـ منـ هـذـهـ الجـهـةـ بـمـتـزـلـةـ قـبـلـ وـبـعـدـ وهـكـذاـ القـوـلـ فيـنـ قالـ منـ عـلـ يـاهـذـاـ وـمـنـ قـالـ جـتـتـ منـ عـلـ جـعـلـهـ نـكـرـةـ اـيـضاـ وجـاءـ بـهـ عـلـ التـعـامـ وـمـنـ ضـمـ قـدـرـهـ لـعـرـفـةـ مـنـ قـالـ جـتـتـكـ منـ عـالـ فـمـعـنـاهـ مـنـ مـكـانـ عـالـ ثـمـ اـقـامـ الصـفـةـ مقـامـ المـوـصـوفـ، وـلـاـ يـجـوزـ أـنـ يـبـيـيـ فيـ هـذـهـ اللـغـةـ لـأـنـهـ لـمـ يـعـذـفـ مـنـهـ شـيـءـ

وقـالـ فيـ (٢) :

فضل طهـةـ اللـحـمـ مـنـ بـيـنـ منـضـجـ صـفـيفـ شـوـاءـ أوـ قـدـيرـ معـجلـ

(١) شـرـحـ القـصـائـدـ صـ ١٩٧ـ .

(٢) شـرـحـ القـصـائـدـ صـ ١٨٣ـ ، ١٨٤ـ

واما خفيف «قدبر» ففيه التحريم أقوال: أحدهما أن يكون معطوفا على صفيف فلما تباعد ما بينهما وكان قبله مخفف خاطف فخفيفه وهذا القول ليس بشيء ، والقول الآخر هو قول أكثر أهل اللغة وقد أجاز سيبويه مثله ، أنه كان يجوز أن يقول من بين منضجع صفيف شواف فحمل على صفيف لو كان مخفوفا. وشرح هذا إنك إذا عطفت اسم على اسم وكان يجوز لك في الأول اعرابان فأعربته بأحدهما ثم عطفت الثاني عليه جاز لك أن تعربه باعراب الأول وجاز لك أن تعربه بما كان يجوز في الأول فتقول هذا ضارب زيد وعمرو، وإن شئت قلت هذا ضارب زيد وعمراً لانه كان يجوز لك أن تقول هذا ضارب زيداً وعمراً وإن قلت هذا ضارب زيداً وعمرو لأنه قد كان يجوز لك أن تقول هذا ضارب زيد وعمرو فهذا يجيء على مذهب سيبويه وأنشد:

مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبة الآبيين غرائبها
والمازنى وابو العباس محمد بن زيد لا يجوز ان هذه الرواية والرواية
عندما ولا ناعبا ، لا يجوز ان يضر الخافض لانه لا يصرف .
ب - والمصلحات التي اوردها كثيرة ايضا فانا نجد مصلحات الكوفيين
والبصرىين معا منها: مالم يسم فاعله والخافض والجار والصفة والوصف
والنعت والمعوت والتميز والتفسير والنفي والجحد والعماد والفصل.

ج - ومن المسائل الغلافية :

قال في (١) :

ومن بعض اطراف الزجاج فانه مطبع العوالى ركبت كل لهنم «ركبت كل لهنم» المعنى في كل لهنم ثم حذف فتعدى الفعل وإنما يقع هذا فيما يتعدى الى مفعولين: أحدهما بحرف جر كما يقال: اخترت الرجال زيدا ، ثم يقول: اختبر الرجال زيد ، فعلى هذا قوله ركبت كل لهنم وأنسد سيبويه :

(١) شرح الفصاله ٣٤٥ ، ٣٤٩ .

منا الذي اختير الرجال سماحة وبرا إذا هب الرياح الزعزع
وأجاز بعض الكوفيين قياسا على هذا : مررت زيدا ، وهو عند البصريين
لا يجوز لأنها إنما جاز فيما يتعدى إلى مفعولين : أحدهما بحرف جر لأن
ال فعل يقوى إذا تعدد إلى مفعولين ويحذف من الثاني حرف الجر ثم يعود
ال فعل إليه واحتاج من أجاز مررت زيدا بيت أنشده لجبرير :

تمرؤن الديار ولم تعوجوا كلامكم علي اذا حرام
وهذا البيت أنشده أبو العباس محمد بن يزيد قال أنشلني عمارة بن
عقيل بن بلال بن جبرير :

مررت بالديار ولم تعوجوا

وقال في (١) .

فمضى وقلعها وكانت عادة منه إذا هي عردت أقدامها
وفيه من النحو أنه قال : وكانت فأنت ، والاقدام مذكر ، فزعم الكوفيون
أنه لما أولى كان خبرها وفرق بينها وبين اسمها توهم التأنيث فأنت وحكي
الكسائي عن العرب كانت عادة حسنة من الله المطر ، وقال بعض البصريين
أنه إنما أنت الاقدام لأنه مضاف إلى مؤنث وهو مشتمل عليه وشبهه بما
أنشد سيبويه :

رأيت من السنين أخذن مني كما أخذ السرار من الهلال
فأنت المر لأنك مشتمل على السنين وأنشد سيبويه:
مشين كما اهترت رماح تسفهت أعلىها من الرياح النواسم
وقال أكثر البصريين إنما أنت الاقدام لأنك بمعنى التقدم وقرأ بعض
القراء « لم تكن فتنتهم إلا ان قالوا » قيل: إنما أنت القول لأنك الفتنة في
المعنى وأنشد :

فإن تكن الأيام فرقن بيتنا فقد عذرتنا في صحابته العنر
فأنت العنر في هذا البيت الشاهد لأنك بمعنى المعندة والعنرى، قال الأصمى:

(١) شرح القصائد ٣٩٣ ، ٣٩٦

العنر جمع عذير والاصل عذار، ثم حذف الفتحة وأنت العنر قال أبو الحسن قال أبو العباس محمد بن زيد أضمر في كانت التقدمة كأنه قال: وكانت التقدمة عادة منه ثم أبدل قوله اقدمها من التقدمة قال أبو الحسن وهذا القول حسن جداً.

وقال في (١) :

ومشك سابعة هنكت فروجها بالسيف عن حامي الحقيقة معلم المشك: الدرع

قبل اذا كان المشك : الدرع فكيف أضافه الى السابعة والسابعة الدرع التامة فكيف يضاف الشيء الى نفسه؟ فالجواب أن الكوفيين يجيزون اضافة الشيء الى نفسه واحتجوا بقول الله جل وعز : «وذلك دين القيمة» وهذا عند البصريين أعني اضافة الشيء الى نفسه محال لأنك انما تضيفه تخصصه بال مضاد اليه غيره أو يكون هو بعضه فاما قوله جل وعز «وذلك دين القيمة» وتقدير : ومشك سابعة على قول من قال المشك الدرع ومشك حديدة سابعة .

الشواهد النحوية في هذه المصادر :

لم تخرج هذه الكتب في استشهادها بفصيح القول للقواعد النحوية التي نأتي بها وهي بذلك لا تخرج عن كتب النحو الأصولي فمؤلفوها قد أنوا بالأيات القرآنية وبالقراءات وبشواهد الشعر العربي الفصيح المستشهد به وبأقوال العرب ولغاتهم سواء في ذلك من كان منهم بصربيا أو كوفيا، والتابع لهذه الكتب يجد كثرة تلك الشواهد في مواضعها ولعل فيما أتينا به خلال بحثنا من تلك النصوص خير دليل على ذلك فلا حاجة بأن نأتي بأدلتنا في ذلك ونجيل الى مواضعها في تلك المصادر .

(١) فرج الفساله ٥١١، ٥١٢ .

الخاتمة :

لقد استفادت الكتب القديمة من القواعد النحوية في معالجة المسائل التي تريده أن تعالجها سواء كان ذلك في تفسير آيات القرآن أو عرض القراءات أو تعين مواضع الوقف والابتداء وفي شروح الفصائد المشهورات، فالقاعدة النحوية إذاً كانت تابعة لأهداف مؤلفي تلك الكتب ولكن يبدو من النصوص التي استشهدنا بها والنصوص الكثيرة الأخرى في صفحات تلك الكتب أنها قد استواعت كل قضايا النحو ودقائقه كل في طريقة معالجته لمناهج كتبهم ، وهذا فقد اشتغلت على كثير من أقوال المتقدمين وإذا ما علمنا أن معظم من استعرضنا كتبه كان معاصرًا لأولئك المتقدمين أو من تلاميذهم ظهرت لنا قيمة هذه المصادر في رفد الدراسات النحوية بالجديد وفي مد الدارسين بموضوعات كثيرة جديدة وإذا مدقق في تلك الآراء فقد تغير كثيراً من الأحكام التي استقر عليها المحدثون أو ثبتت أحکاماً أخرى لم ييت في نسبتها او صحتها او قد تكشف عن تحفه كثيرين مغموريين لم تذكرهم المظان أو قد تكشف عن علماء شهروا بالعلم الا أنهم كانوا متقدمين في الدراسات النحوية .

فمن هنا ندعو الدارسين لأن يهتموا بهذه المصادر ويدققوا في القضايا التي عالجتها لتغير في الدراسات النحوية الحديثة، أو في السبيل لفهم مستعصى القواعد وحل كثير من غواصات الأحكام فتعود بالنفع على نشر هذا العلم .

المصادر والمراجع

- انباء الرواية : القبطي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم القاهرة ١٩٥٠ .
- ايضاح الموقف والابتداء : أبو بكر الانباري تحقيق د. محبي الدين رمضان.
- جامع البيان عن تأويل أي القرآن ط ٢ : الطبرى القاهرة ١٩٥٤ .
- الحجۃ أبو علي الفارسي تحقيق علي النجדי ناصف وجماعته مصر ١٩٦٥ .
- شرح القصائد التسع المشهورات: النحاس تحقيق أحمد خطاب العمر بغداد ١٩٧٣ .
- طبقات النحوين واللغويين: الزبيدي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم مصر ١٩٧٣ .
- القطع والاشتاف : النحاس تحقيق د. أحمد خطاب العمر بغداد ١٩٧٨ .
- مجلة آداب الرافدين : كلية آداب الموصل العدد ٩ / ١٩٧٨ .
- مجلة المجمع العلمي العراقي : العدد ٣١١ / ١٩٨٠ .
- مراتب النحوين ط ٢ : عبد الواحد اللغوي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم مصر ١٩٧٤ .
- معاني القرآن : الفراء مصر ١٩٥٥ .
- معجم الأدباء : ياقوت الحموي مصر ١٩٢٤ .